

الاجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس القانون الدولي الخاص

سنة ثالثة تخصص قانون خاص

أ/شيخ أعمار

حل القضية الافتراضية الاولى:(06 ن):

1- أ) جنسية وسيم عند ميلاده: - الجنسية المصرية الاصلية بالنسب لأب مصري.

- الجنسية الكندية الاصلية بالميلاد على اقليم كندا.(1.5 ن)

ب) جنسية وسيم في 2009: - الجنسية الجزائرية الاصلية بالنسب لأب جزائرية بعد تعديل أحكام المادة 6 من قانون الجنسية بتاريخ 27 فيفري 2005، حيث يعتبر جزائريا اصيلا بأثر رجعي بعد ماكان في 2004 غير حامل للجنسية الجزائرية.(1.5 ن).

2- بالرجوع الى وقائع القضية نجد ان شروط اكتساب الجنسية عن طريق التجنس غير متوفرة ، كما أن إكتسابها عن طريق الزواج غير ممكن أيضا كون احمد لم يستوف شرط الإقامة في الجزائر (مدة عامين على الأقل) اذ نلاحظ ان الإقامة بدأت في جانفي 2008 و الطلب قدمه في أوت 2009.

وعليه يمكن منح الجنسية الجزائرية لأحمد عن طريق الاسترداد وفقا لنص المادة 14 من قانون الجنسية ، حيث بالرجوع لوقائع القضية نجد:

-أحمد كان جزائري أصيل وفقد الجنسية الجزائرية بالأثر الجماعي للفقدان حسب ما كانت تقتضيه أحكام المادة 21 من قانون الجنسية قبل تعديلها سنة 2005.

تقدم بطلب.

-استوفى شرط الإقامة الذي هو 18 شهر من تاريخ تقديم الطلب ، أي من جانفي 2008 الى اوت 2009 المدة هي 20 شهر.(03 ن).

حل القضية الافتراضية الثانية:(08 ن)

1- تحدد جنسية الابناء كما يلي :

- ريتا: والتي هي ابنة باولا فقط تحمل الجنسية الاسبانية بالنسب للأب.
 - ريمون: جنسية فرنسية اصلية بالنسب للأب دافيد + الجنسية الجزائرية المكتسبة عن الاثار الجماعية للتجنس (المادة 17 ق ج)
 - أموندا: الجنسية الجزائرية الاصلية من جهة ابيها دافيد لأنها ولدت بعد 2007 اي لحظة ولادتها كان دافيد حاملا للجنسية الجزائرية + الجنسية الفرنسية الاصلية بالنسب لأبيها دافيد + الجنسية الاسبانية الاصلية بالنسب لأبها باولا.(03 ن)
- 2- عدم قبول طلبات التخلي عن الجنسية الجزائرية نصت عليه المادة 1/26 من قانون الجنسية حيث انه اذا تخلفت احدى الشروط المنصوص عليها قانونا يصدر وزير العدل مقرر عدم قبول الطلب مع تبليغه للمعني ووجوب تسببه اذن مقرر عدم القبول يختلف عن قرار رفض الطلب وبالتالي ننصح ريمون بإعادة اعداد الملف أو تكملة الوثائق الناقصة وتقديم الطلب مرة أخرى.(2.5 ن)
- 3- الحجة التي تقدم بها ريمون غير قانونية ، لأنه بالرجوع للمادة 1/20 ق ج ، يبدأ سريان أثر التخلي عن الجنسية بالنسبة لريمون من تاريخ نشر المرسوم الذي يأذن بالتخلي عن الجنسية في الجريدة الرسمية وبالرجوع لوقائع القضية نجد ان المرسوم صدر في 02 جوان 2012 و نشر في الجريدة الرسمية في 29 جوان 2012 وتم الاستدعاء في 05 جوان 2012 ، أي بظل ريمون جزائريا.(2.5 ن).

حل القضية الافتراضية الثالثة:(06 ن)

1- ان اجراء التجريد ليس قانوني لأن:

- تم تجريد كل من جاك و ريان في نفس المرسوم وهذا باطل من الناحية القانونية ، فالتجريد عقوبة شخصية ، فكل من يتم تجريده من الجنسية يكون بموجب مرسوم خاص به فقط .

- لا تمتد اثار التجريد الى ريان لأنه في 2013 عمره 18 سنة اذن قاصر لم يبلغ بعد سن الرشد القانونية و هي 19 سنة اذن لا مجال لإعمال الاستثناء الوارد في المادة 2/24 من ق ج.

- التجريد لم يشمل كلا الوالدين اذ حسب وقائع القضية تم تجريد جاك فقط أما فيروز لم يلحقها التجريد اذن لا يمكن اعمال الاستثناء الوارد في المادة 2/24 من ق ج.(03 ن).

2- بعد تعديل قانون الجنسية سنة 2005 ، تم الغاء المادة 30 التي كانت تنص على امكانية الطعن بالإلغاء لتجاوز السلطة ضد المقررات الادارية في قضايا الجنسية ، وعليه نقول انه وفقا لقانون الجنسية لا يمكن رفع الطعن ، إلا انه يمكن القيام بذلك وفقا لقانون الاجراءات المدنية و الادارية فيتم الطعن امام مجلس الدولة باعتبار وزير العدل يمثل سلطة ادارية مركزية.(03 ن).